أثر الأزمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين

فادي شامية
باحث سياسي

ملخص

يعد "اللجوء السوري من أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الحالي"، وتداعياته كثيرة ومتنوعة، منها: أمنيَّة: بارتباط أفراد سوريين ومجموعات سورية لاجئة بجماعات متطرفة في سوريا، وتطرف عناصر ومجموعات لاجئة، وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة، أو انطلاقًا منها.

اقتصادية: تمثلت في التراجع الحاد للتبادل التجاري مع سوريا، بل توقفه مع كثير من الدول، والتضخم الناتج عن وجود أعداد كبيرة من السوريين في دول الجوار المقارنة بعدد السكان.

اجتماعية: من خلال استقطابات مذهبية وعرقية داخل دول الجوار، واندماج كتل بشرية وافدة داخل المجتمعات المضيفة، وهذا يسبّب تغيرات اجتماعية في التركيبة السكانية. إضافة إلى التسبب في خلل ديموغرافي مذهبي في البلدان الصغيرة ذات الحساسية الطائفية، كلبنان.

ووفق إحصاءات الأمم المتحدة، بتاريخ 24/ 4/ 2015، سجِّل 1196000 لاجئ سوري في لبنان، وذلك في الفترة الممتدة بين 2011 و2014.

ويعاني اللاجئون السوريون في لبنان مجموعة من المشكلات، أهمّها:

1. المشكلات القانونية
2. مشكلات الإيواء وتفرعاتها
3. المشكلات الصحية
4. المشكلات المعيشية

ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا 1.758.000 لاجئ حتى عام 2015، يقيم جزء منهم في 21 مخيمًا مجهزًا؛ أشهرها مخيم أورفة.

أما في مصر فقد تناقصت أعداد اللاجئين السوريين بعد الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي، حيث يبلغ عددهم حاليًّا نحو 250.000 لاجئ.

رؤية تركية
2015 - 14
97 - 83

تداعيات خاصة للجوء:

ففي لبنان: تسبب مشاركة "حزب الله" في القتال بأزمة كبيرة.

أما في الأردن: فهناك حدّ لقدرة اللاجئين على التنقل؛ لاعتبارات ذات علاقة بأمن المملكة.

وفي تركيا: تعدّ القضية الكردية قضية محورية بالنسبة لتركيا؛ إضافة إلى شعور قطاعات واسعة من الأتراك بأن حكومة بلادهم قدمت أكثر مما تستطيع تجاه اللاجئين.

ويكمن حل مشكلة اللجوء:

في انتهاء الأزمة السورية، وإقامة المناطق الآمنة، والاستيعاب داخل بلدان اللجوء، وتوسيع نطاق الهجرة إلى أوربا وأمريكا.

لم يكن مرور الأزمة السورية على دول الجوار أمرًا هيّنًا؛ بل كان لها تأثيرات كبيرة شملت مناحي متعددة ومتشابكة. وحسبنا أن نعلم أن إجمالي نسبة اللاجئين السوريين يبلغ نحو 20٪ من المجموع العالمي للاجئين المقدر بـ42 مليون نسمة، وأن "اللجوء السوري هو أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الحالي" [1].

أولًا: على الصعيد الأمني

يبدو العبء الأمني هو الأبرز والأخطر بين جملة التداعيات السلبية جراء الأزمة السورية (لكنه ليس الأوحد كما هو معلوم)، ذلك أن الأزمة السورية تجاوزت حد الأزمات السياسية الداخلية بين نظام ومعارضة، وتحولت إلى أزمة إقليمية دولية، وهي مرشحة أن تتحول إلى أزمة طائفية بسبب التركيبة السكانية، والامتدادات الإثنية والعرقية، والتكوينات الطائفية والمذهبية التي تتشابه فيها كل من تركيا ولبنان والعراق مع سوريا.

ويمكن إيجاز أهم التداعيات الأمنية بما يأتي:

1 - ارتباط أفراد سوريين ومجموعات سورية لاجئة بالجماعات المتطرفة في سوريا، وعملها داخل دول الجوار على شكل خلايا نائمة أو ناشطة.

2 - تطرف عناصر ومجموعات سورية لاجئة، وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة، أو انطلاقًا منها.

3 - ارتفاع مستوى تجارة السلاح وامتلاكه.

4 - انتشار ثقافة العنف، وارتفاع مستوى الجريمة الفردية بشكل ملحوظ.

ثانيًا: على الصعيد الاقتصادي:

تسيطر السلبية على الآثار الاقتصادية للأزمة السورية في دول الجوار، خلا بعض الإيجابيات المتعلقة بالأموال السورية أو غير السورية المتدفقة لأجل السوريين. وتتلخص الآثار الاقتصادية السلبية في الآتي:

1 - التراجع الحاد للتبادل التجاري مع سوريا، بل توقفه مع كثير من الدول، وتوقف طرق التجارة البرية عبر أراضيها. هذه الأزمة تشكل كارثة على بعض الدول مثل لبنان؛ إذ لا حدود برية له إلا مع سوريا، وفلسطين المحتلة "إسرائيل"، ولا تبادل تجاريّ أصلًا مع هذه الدولة الأخيرة.

2 – التضخم؛ الناتج عن وجود أعداد كبيرة من السوريين بالمقارنة مع عدد السكان، نتيجة الضغوط على الموارد والسلع والخدمات، ولاسيما في مجال الإيواء، حيث الارتفاع الهائل في الإيجارات.

3 – الضغط الكبير على البنية التحتية وتحمل دول الجوار عبء تكلفة الخدمات: الكهربائية والمائية والصرف الصحي وما شابه ذلك.

4– الضغط على قطاعات التعليم والصحة، وهي تكلفة تتناسب مع حجم اهتمام الدولة المستضيفة باللاجئ، حيث تبلغ في تركيا الحد الأقصى، وتقلّ في لبنان إلى الحد الأدنى.

بالمقابل توجد فوائد اقتصادية أقل حجمًا، مثل:

1 – تدفق أموال المساعدات على السوريين، وهذا يحرك عجلة الاقتصاد.

2 – انتقال عدد من الأثرياء السوريين إلى دول الجوار والخليج، ونقلهم أموالهم وأنشطتهم و(مصانعهم) معهم، وقد انعكس ذلك على اقتصادات تلك البلدان بالإيجاب في مناح عدة.

ثالثًا: على الصعيد الاجتماعي:

فضلًا عن مخاطر تمدد الصراع إلى دول الجوار، وتفسخ النسيج الاجتماعي لهذه الدول جراء الحرب الدائرة في سوريا؛ فإن طبيعة الأضرار الاجتماعية الواقعة على دول الجوار غير مرئية مع أنها خطيرة. ويمكن الوقوف على أهم هذه الأضرار على الشكل الآتي:

1 – الاستقطابات المذهبية والعرقية داخل دول الجوار جراء الأزمة السورية،

وطريقة وحجم احتضان اللاجئين، وتحيز الطوائف العرقية أو المذهبية لمثيلاتها من الطوائف السورية، وهو ما ينعكس سلبًا على النسيج الوطني في البلد.

2 - اندماج كتل بشرية وافدة داخل المجتمعات المضيفة بأعداد كبيرة، وخلال وقت قصير، وهذا يتسبب بتغيرات اجتماعية في التركيبة السكانية، وفي العادات، ويولد ظواهر اجتماعية جديدة؛ على سبيل المثال: ظاهرة الزواج الثاني (السري أو العلني) من السوريات، ظاهرة الانحرافات الأخلاقية نتيجة الحاجة أو تغير البيئة، التسول، ارتفاع مستوى الانتحار، تطبع أهل الريف بأخلاق أهل المدن بسرعة...

3 - التسبب في خلل ديموغرافي مذهبي في البلدان الصغيرة ذات الحساسية الطائفية كلبنان؛ نظرًا لاختلال الأعداد بين المسلمين السنة، وغير المسلمين، أو المسلمين غير السنة.

واقع اللجوء في دول الجوار

أولًا: في لبنان:

وفق إحصاءات الأمم المتحدة، بتاريخ 24/ 4/ 2015 فقد سجّل 1196000 لاجئ سوري في لبنان، علمًا أنه يوجد ما بين 50 إلى 75٪ من السوريين الآخرين غير المسجلين، باعتبار أن التسجيل أمر اختياري، وأنه توجد أسباب لعدم التسجيل تتعلق بعدم الحاجة أو الزهد بالتقديمات أو اعتبارات أمنية لدى من لا يرغب في كشف معلومات خاصة عنه، لذلك ترجح مصادر أهلية وحكومية لبنانية أن أعداد السوريين في لبنان ما بين 1.500.000 و1.750.000 لاجئ؛ يتوزعون على مختلف المناطق اللبنانية؛ ويتركز وجودهم الكثيف في الشمال والبقاع. ووفق التقرير الذي أعدّه البنك بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي؛ فإن الخسائر المترتّبة على الاقتصاد اللبناني من جراء الحرب في سوريا وتدفّق اللاجئين إلى الأراضي اللبنانية، تقارب الـ75 مليارات دولار، وذلك في الفترة الممتدة بين 2011 و 2014.

وتقدم الأمم المتحدة ومنظماتها مساعدات لإيواء اللاجئين، بينما ترفض الحكومة اللبنانية إقامة مخيمات رسمية لهم، وفيما كانت هذه الأعداد في ازدياد كبير حتى منتصف عام 2014، فإن الأعداد حاليًّا تتناقص بسبب سياسة التضييق الحكومي، وحملات كراهية وعداء تناصبهم إياها بعض الفئات اللبنانية لأسباب مختلفة.

ويعاني اللاجئون السوريون في لبنان من مشكلات عدة:

أولًا: المشكلات القانونية

تستند المشكلات القانونية إلى سياسة التضييق الحكومية، حيث باتت الدولة اللبنانية تفرض على السوريين تجديد الإقامة سنويًّا في لبنان بحكم عدم الاعتراف بهم على أنهم لاجئون، وتكلف هذه الإقامة 200$ سنويًّا، ويمكن الاستعاضة عن التجديد بأن يغادر اللاجئ لبنان إلى سورية ثم يعود، فتبدأ سنة جديدة من الإقامة، لكن هذه الطريقة غير مضمونة؛ إذ قد يبقى الراغب في تجديد الإقامة خلف الحدود عالقًا، إذا رفضت السلطات إعادة دخوله، وهذا يتسبب في مآس عديدة، خصوصًا بالنسبة للعائلات

التي يكون شطرها خارج لبنان، وقد يكون هذا اللاجئ مطلوبًا للأمن أو مطلوبًا للتجنيد الإجباري في سورية، فيقع فريسة معاناة أخرى، قد تنتهي به إلى السجن، وقد بلغت نسبة الممنوعين من الدخول إلى لبنان أكثر من 80٪ بعد عام 2015.

ورغم أن ترحيل السوريين إلى سوريا مسألة صعبة بحكم الواقع اللبناني، وتعاطف فئات من اللبنانيين مع السوريين، فإنه يمكن لجهاز الأمن العام اللبناني -وأجهزة أمنية أخرى- اعتقال من ليست لديه أوراق إقامة نظامية صحيحة وسجنه. تُطبَّق هذه السياسة في أوقات التشديد الأمني، ويُغَضّ الطرف عن المخالفات القانونية في الأحوال العادية، ليبقى اللاجئ تحت سيف الاعتقال في أيّ لحظة.

أما السوري من أصل فلسطيني فتواجهه أزمة تتمثل في عدم القدرة على تجديد الإقامة، ومن ثَمّ فهو رهن الاعتقال في أي لحظة، وهو ما يجعل شريحة واسعة من السوريين من أصل فلسطيني تعيش في لبنان حياة المتخفي، وكثير منها يقيم في مخيم عين الحلوة (لا يخضع للسلطات اللبنانية مباشرة) من دون أن يغادره.

ويندرج تحت عنوان المشكلات القانونية أيضًا جملة من التضييقات أطلقتها الحكومة اللبنانية مطلع عام 2015، بموجبها أغلقت الدولة اللبنانية حدودها أمام دخول السوريين، وسمحت بذلك لحالات محدودة؛ (العمل، الدراسة، حالات إنسانية خاصة...) كما أنها وضعت قوانين صارمة لتجديد هذه الإقامة، كوجود كفيل وأوراق ثبوتية أخرى، بالإضافة إلى دفع مبالغ مالية.

نحو 75% من الأطفال السوريين في لبنان لا يتلقون التعليم، وفقًا لأحدث الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة، مع أن الدولة اللبنانية فتحت مجالًا لتعليم السوريين في الدوام المسائي في المدارس الحكومية، لكن تكلفة النقل وقلة المدارس المخصصة جعلتا النسبة المستفيدة بحدود 25% فقط

وهكذا بات السوري في لبنان، منذ مطلع عام 2015، مضيَّقًا عليه من قبل السلطات اللبنانية، فدخول المعبر الحدودي من الجانب السوري إلى الجانب اللبناني -وإن كان للمرة الأولى وليس للجوء- بات صعبًا.

ونتيجة للصعوبات المعيشية؛ فإن نحو 75٪ من الأطفال السوريين في لبنان لا يتلقون التعليم، وفقًا لأحدث الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة، مع أن الدولة اللبنانية فتحت مجالًا لتعليم السوريين في الدوام المسائي في المدارس الحكومية، لكن تكلفة النقل وقلة المدارس المخصصة جعلتا النسبة المستفيدة بحدود 25٪ فقط.

ويصل الأمر إلى حد مواجهة مشكلات، ليس في العيش في لبنان فحسب، وإنما الموت فيه أيضًا؛ فمع تزايد أعداد اللاجئين السوريين في لبنان، بدأت أعداد الوفيات في الارتفاع، وظهرت مشكلة أخرى عند اللاجئين؛ وهي عدم قدرتهم على دفن موتاهم، إذ إن كلفة دفن الميت في لبنان مرتفعة، فهي تصل إلى 1300$ (300$ أجرة الطبيب الشرعي و1000$ ثمن القبر)، فضلًا عن صعوبة الدفن أيضًا [2].

ثانيًا: مشكلات الإيواء وتفرعاتها

يُعَدّ إيواء السوريين في مساكن أو حتى في مجمعات ومخيمات أصعب المشكلات التي تواجه السوريين، ذلك أن الدولة اللبنانية لم تسمح بإقامة مخيمات لإيوائهم، بسبب عدم الاعتراف بلجوئهم، ولم تقم بأي إجراء لمواجهة هذه المشكلة، وبات الواقع على الشكل الآتي:

يواجه اللاجئون السوريون مشكلة تأمين أدوية للأمراض المزمنة وغير المزمنة، وهذا يجبر بعضهم لطلب المساعدة من المؤسسات الأهلية، لعلّه يحصل على مساعدة مالية لشراء الدواء

- لا يوجد مخيمات في المدن، خلا مخيمات عرسال وبعض مناطق البقاع والشمال.
- تراجع عدد المجمعات التي تستوعب النازحين في عام 2015 إلى أقل من 20٪.
- أكثر السوريين في لبنان يقيمون حاليًا في شقق أو محلات مستأجرة، بعضها غير صالح للسكن، ويعجز المستأجرون عن سداد الإيجارات.
- تكلفة الإيجارات في لبنان مرتفعة، ومع إضافة رسوم الاستهلاك كالماء والكهرباء، تصبح الكلفة ضخمة جدًا.

أما من يخفق في الحصول على سكن؛ سواء ببدل أو بدون بدل، فإنه يلجأ إلى المبيت في الشارع، أو ينصب لنفسه خيمة في أماكن بعيدة عن المدن، ويبقى قلقًا لأنه مهدد بإزالة الحكومة اللبنانية هذه الخيمة في حال اكتشافها، وهذا يعني أن يعود إلى الموت المحتمل في سوريا، أو أن ينتحر! [3].

ثالثًا: المشكلات الصحية

ليس بمقدور اللاجئ السوري أن يحظى بعناية طبية جيدة في لبنان. الأمم المتحدة تقدم للمسجلين لديها ما نسبته 75٪ من قيمة الفاتورة النهائية للمشفى، كحالات الولادة مثلًا، ولكن هذا لا يشمل الحالات كلها، إذ يستثنى منه العمليات الجراحية التي لا تعدّ ملحّة، وحالات كثيرة أخرى.

أما المراكز الطبية الأخرى فتطلب أجورها كاملة، ليس فيها أيّ حسومات للسوريين، فيما تنشط بعض الجمعيات الأهلية في تأمين عناية طبية شبه مجانية، ودفع فرق تغطية الأمم المتحدة بالنسبة للاستشفاء.

كما يواجه اللاجئون السوريون مشكلة تأمين أدوية للأمراض المزمنة وغير المزمنة، وهذا يجبر بعضهم لطلب المساعدة من المؤسسات الأهلية، لعلّه يحصل على مساعدة مالية لشراء الدواء. في الخلاصة؛ توجد أزمة يعانيها اللاجئ السوري في لبنان في الطبابة والاستشفاء.

رابعًا: المشكلات المعيشية

يعاني اللاجئون السوريون في لبنان من ضيق العيش؛ بسبب ارتفاع أسعار المعيشة، والصعوبات القانونية التي تمنع السوري من العمل في لبنان، وقلة مدخوله في حال حظي بفرصة عمل، بالمقارنة مع نظيره اللبناني، كما أن تكاليف الحياة -ولا سيما

السكن- تستهلك أي مدخول مالي يمكن أن يحصل عليه السوري... لأجل ذلك يعتمد اللاجئون السوريون في لبنان على المساعدات الإنسانية التي يتلقونها، سواء من الأمم المتحدة (خفضت الأمم المتحدة من قيمة القسائم الإعاشية التي تقدمها لنقص الإمدادات، ووجهت نداء استغاثة للمجتمع الدولي) أو من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإغاثة، وهذه الأخيرة قليلة، فهي غير كافية بطبيعة الحال.

ونتيجة هذا الواقع تتفشى ظواهر مقلقة في صفوف السوريين، ليست جرائم السرقة أهمها، إذ تدفع الحاجة إلى انحرافات كثيرة، يزيد منها استغلال بعض الجشعين حاجاتهم، لدفعهم نحو الانحراف، أو القيام بأعمال منافية للحشمة، كما تتزايد حالات التسول بشكل كبير في أوساط اللاجئين.

ثانيًا: في الأردن:

وفق إحصاءات الأمم المتحدة، بتاريخ 24/ 4/ 2015 تم تسجيل أكثر من 628000 لاجئ سوري في الأردن، وقدرت الأمم المتحدة تكاليف استضافتهم بـ3 مليارات في عام 2014.

وقد تدفقت المساعدات الرسمية وغير الرسمية على الأردن، التي أصبحت قبلة المتبرعين، ولاسيما مخيم الزعتري الذي يعدّ أكبر تجمع للاجئين السوريين في الخارج، وتشرف على المخيم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، ويقع في شرق مدينة المفرق، ويقطنه حوالي 100000 نازح، ويلي هذا المخيم أهمية مخيم الأزرق الذي بني ليخفف اكتظاظ الزعتري، ويوفر خدمات أكبر [4] .

ونتيجة الصعوبات المعيشية، وقلة المدارس المخصصة للدوام المسائي فإن نحو نصف الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن لا يتلقون التعليم الأساسي مع أن التعليم مجاني ومدعوم من الأمم المتحدة.

ولا ينفي هذا الواقع المؤلم أن الحكومة الأردنية تبذل جهدها في التخفيف من حدة اللجوء؛ فقد خصصت الحكومة الأردنية إدارات حكومية، لتنظيم واقع اللاجئين، وأصدرت عشرات آلاف البطاقات الممغنطة للسوريين داخل وخارج المخيمات بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ويعاني اللاجئون السوريون في الأردن أوضاعًا صعبة لأسباب كثيرة، منها:

- نظام الكفيل: هو أحد أهم العقبات التي تواجه السوري اللاجئ في الأردن؛ حيث يقوم نظام الكفالة في الأردن بربط العمال الأجانب بأرباب العمل بدون القدرة على تغيير صاحب العمل، وبدون تمكينهم بشكل كافٍ من اللجوء للقضاء، ومن ثَمّ وضع قدر كبير من السلطة في أيدي أرباب العمل ووكالات التوظيف.

ووفق هذا النظام؛ يُستبعَد ويرحَّل أي عامل ولو لم يصدر قرار قضائي يدينه، وأكبر ما يعيب نظام الكفالة أنه خاضع لاعتبارات شخصية، وهو هش وغير موضوعي، ويضع العامل الوافد تحت ضغط نفسي كبير، حيث يستطيع الكفيل أن يحجز حرية العامل أو يوقفه، لأي اعتبار.

ومن المعلوم أيضًا، أن كثيرًا من اللاجئين السوريين يعجزون عن التحرك خارج أماكن التجمع الأولي- بعد دخولهم الأراضي الأردنية- إلا بعد الحصول على كفيل أردني.

- الخدمات الصحية: تعدّ الخدمات الصحية المقدمة في الأردن جيدة نسبيًّا، من جهة الولادات ولقاح الأطفال والحالات الإسعافية، وأشهر المشافي التي تقدم هذه الخدمات مشفى الملك عبد الله في مدينة الرمثا التابعة لمحافظة إربد، ومشفى المفرق الحكومي، وعدد من مشافي عمان، وغيرها، لكن هذه الحال لا تنطبق على الحالات كافة، وتبقى أنواع كثيرة من العمليات بلا تغطية طبية.

وفي السياق الصحي نشير إلى الخدمات الطبية في مخيم الزعتري، أكبر مخيم للسوريين في الخارج، حيث توجد ستة مشافٍ ميدانية في المخيم، وهي: المشفى الميداني الأردني، والمغربي، والفرنسي، والإماراتي، والبحريني، والسعودي، وتقدم هذه المشافي خدمات صحية منوعة للاجئين، كما تستقبل الحالات الحرجة التي ترد من سوريا، وتقوم بإعطاء تحويل فوري للمستشفيات الأردنية خارج المخيم، وتقوم سيارات الإسعاف بدورها بنقل الجرحى والمصابين من المخيم إلى تلك المشافي.

الإيواء: في الأردن؛ لا يملك اللاجئ السوري سوى أمرين لا ثالث لهما، إما أن يستقر في مخيمات اللجوء، حيث صعوبة التنقل والاكتظاظ، وإما أن يؤمن كفيلًا ويعيش في الأردن باحثًا عن عمل، وهذا الخيار يعدّ الأصعب؛ لأن كلفة الحياة في الأردن عالية جدًّا من جهة إيجارات البيوت وشراء السلع وغيرها.

ثالثًا: في تركيا:

يبلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا 1.758.000 لاجئ حتى عام 2015، يقيم ما يربو على 200.000 منهم في 21 مخيمًا مجهزًا؛ أقامتها الحكومة التركية لهم على طول الشريط الحدودي مع سوريا (مخيم أورفة، مخيم كلّس، مخيم غازي عنتاب، مخيم قهرمان مرعش، مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين، مخيم يلاداغي 1-2، مخيم التتوز، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، آدي يمان، ملطية...)، بينما يتوزع البقية على المدن التركية، ويسكنون فيها على شكل مقيمين عاديين، يحظون بتسهيلات وإعفاءات متنوعة.

وتكفلت الحكومة التركية بتجهيز مخيمات اللاجئين والإنفاق عليها، وفتحت الباب على مصراعيه للمتبرعين، كما سمحت لهم بدخول سوريا لإيصال التبرعات وقوافل الإغاثة إلى المناطق السورية المنكوبة. ووفق مندوب تركيا الدائم لدى الأمم المتحدة، خالد جفيك؛ فإن بلاده أنفقت ما يقرب من 6 مليارات دولار على اللاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة السورية وحتى الآن.

ومن المعروف أن البلديات في تركيا تقدم خدمات جيدة للسوريين؛ فكثير منها، بما في ذلك بلدية إسطنبول، قدمت عقارات لجمعيات أهلية، وصنعت معها شراكات إغاثية، في مجالات التعليم والتشغيل. كما أن السوري في تركيا بإمكانه الحصول على التعليم والطبابة والاستشفاء والدواء بالمجان أو شبه المجان.

واستحدثت تركيا، منذ مطلع عام 2013، نظام الوالي بهدف متابعة أوضاع السوريين في تركيا والمناطق السورية الخارجة عن سيطرة النظام. ويقيم الوالي في مدينة غازي عينتاب التركية القريبة من الحدود مع سوريا، ويعمل على تنسيق أمور اللاجئين السوريين، وتنسيق إرسال المساعدات إلى الداخل السوري.

تعدّ أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا الأقل سوءًا بين دول اللجوء السوري في الخارج، نظرًا إلى احتضان الحكومة التركية للاجئين وتبني قضيتهم

وبالعموم؛ تعدّ أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا الأقل سوءًا بين دول اللجوء السوري في الخارج، نظرًا إلى احتضان الحكومة التركية للاجئين وتبني قضيتهم.

رابعًا: في مصر:

تناقصت أعداد اللاجئين السوريين في مصر بعد الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي، ومنع دخول السوريين، وقامت موجة كراهية ضدهم، حيث يقارب عددهم حاليًّا نحو 250.000 لاجئ.

ولم يتم إنشاء مخيمات رسمية للاجئين في هذا البلد، حيث هرعت إليه غالبًا الطبقة الوسطى من المهجّرين الذين أقاموا في شقق مستأجرة، بينما قدمت الحكومة والمتبرعون من جهات محلية وخارجية دعمًا كبيرًا في البداية، وتناقص ذلك بعد إسقاط نظام الرئيس المعزول مرسي.

وخلال فترة حكم الرئيس المعزول مرسي؛ ارتفعت أسعار إيجارات الشقق في الضاحية التي استقر فيها عدد كبير من السوريين؛ وهي ضاحية 6 أكتوبر، وأصبحت الأنشطة التجارية ذات الصبغة السورية واضحة في تلك الضاحية، وقام عدد من المستثمرين السوريين باستثمار أموال ضخمة في مصر، لكن الوضع تغير نحو الأسوأ خلال فترة حكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

ذكرت تقارير صادرة عن جمعيات ومنظمات تونسية أن عدد اللاجئين السوريين في تونس وصل إلى 5000 لاجئ حتى نهاية 2013؛ يعيشون أوضاعًا معيشية صعبة جرّاء عدم اهتمام الجهات الرسمية بهم

4 - دول أخرى

لم يقتصر النزوح السوري على بلدان الجوار فقط بل امتد ليشمل أكثر من بلد؛ منها:

4--1 دول الخليج:

لم تستقبل دول الخليج السوريين على شكل لاجئين بصفة رسمية، ضمن اعتبارات اللجوء، على الرغم من توجه مئات الألوف من السوريين إليها، ولكن من خلال البوابة الرسمية، وهي التأشيرات المتنوعة، بما فيها دخولهم مستثمرين إلى بعض بلدان الخليج .وأبرز الدول التي استقبلت المستثمرين السوريين؛ دولة الإمارات، حيث انتقل إليها كثير من رؤوس الأموال السورية بعد فتح المجال أمامها، ولا سيما في إمارة دبي.

ويصعب تحديد أعداد السوريين الذين توجهوا إلى دول الخليج بعد الثورة السورية، لأن استقبالهم في بلدان الخليج قائم على أساس منح إقامة أو زيارة لا على أساس اللجوء، كما أن أكثرهم توجه إلى هناك للعمل بكفاءته، أو لاستثمار أمواله.

4--2 دول شمال إفريقيا

يعيش آلاف السوريين الفارين من الحرب الدائرة في بلادهم في الجزائر أوضاعًا مزرية ومقلقة. يوجد في الجزائر نحو 25000 نازح سوري تقريبًا، وهؤلاء معرضون للمساءلة القانونية، وأوضاعهم الاجتماعية مزرية للغاية.

أما في تونس؛ فقد ذكرت تقارير صادرة عن جمعيات ومنظمات تونسية أن عدد اللاجئين السوريين في تونس وصل إلى 5000 لاجئ حتى نهاية 2013؛ يعيشون أوضاعًا معيشية صعبة جرّاء عدم اهتمام الجهات الرسمية بهم، وبسبب لا مبالاة الدولة التونسية بإجراء إحصاء لهم يسمح بتحديد حاجياتهم، ويخفف من معاناتهم.

ويدفع اللاجئ السوري ما بين 300 و500 دينار تونسي لعبور الحدود خلسة؛ ويعيش من هذه التجارة المهرّبون وتجّار السفر. كما نشطت تجارة أخرى، ضحاياها نساء وفتيات سوريات، يُجلَبن إلى تونس للشغل خادمات في البيوت مقابل الأكل والمأوى.

وفي المغرب؛ يوجد عدد غير محدد من السوريين؛ معظمهم في شمال البلاد، ولاسيما

في تطوان، بهدف التسلل إلى مدينتي سبتة ومليلة التابعتين إداريًّا لإسبانيا.

4--3 كردستان العراق

يستضيف إقليم كردستان العراق نحو 222500 لاجئ لغاية عام 2013؛ يقطن أغلبهم في مخيم دوميز، ويقطنه ما يقرب من 70.000 لاجئ سوري.

تتولى المفوضية السامية لحقوق الإنسان UNHCR-تنسيق الاستجابة للاجئين- ويعاني أكثر هؤلاء مشكلات في تصاريح الإقامة لمن لا يحملون جوازات سفر، بالإضافة إلى عدم توفير سكن أو السماح لهم باستئجار منازل، فضلًا عن تشغيلهم بأجور زهيدة.

وتقوم حكومة أربيل بمساعدة اللاجئين؛ ومعظمهم أكراد، من خلال تأمين الخيام والمياه والكهرباء للعائلات في المخيمات.

تداعيات خاصة للجوء:

إضافة إلى التوصيف العام لحال اللجوء إلى دول الجوار؛ توجد تداعيات خاصة للجوء في كل دولة على حدة، نستعرضها بإيجاز:

أولًا: في لبنان:

- تسبّبت الأزمة السورية في تباطؤ اقتصادي في لبنان؛ كونها أحد موضوعات الخلاف السياسي وعدم الاستقرار الأمني. وعليه؛ فقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين 1 - 1.5 في المئة بعدما كان بحدود 4 - 5 في المئة في السنوات السابقة. كما تراجعت السياحة بنسبة 50٪ عن الأعوام السابقة.

- تضرّرت الصادرات اللبنانية بسبب إغلاق الطرق البرية من سورية، ولاسيما بعد سيطرة المعارضة السورية على المعابر مع الأردن، وقد أدى ذلك إلى أزمة سائقي الشاحنات (احتجز بعضهم)، إضافة إلى رفع كلفة المزروعات اللبنانية بعد إضافة كلفة النقل بالبحر إليها.

- رفض قطاعات واسعة من اللبنانيين من غير السنة وجود السوريين، خوفًا من توطينهم أو بقائهم، وهو ما يتسبب بخلل ديموغرافي داخل التركيبة اللبنانية الدقيقة والهشة.

- تسببت مشاركة "حزب الله" في القتال في سوريا إلى جانب النظام السوري بأزمة كبيرة داخل لبنان، حاول الرئيس ميشال سليمان استيعابها من خلال ما عُرف لاحقًا باسم إعلان بعبدا، الذي ينص على عدم مشاركة أي فريق لبناني في الأزمة في سوريا، لكن الحزب الذي وافق على الإعلان بداية، عاد وتملّص منه. أدى هذا الواقع إلى احتقان كبير في لبنان؛ عبر عن نفسه في معارك عسكرية خاضها الحزب وإلى جانبه الجيش اللبناني تجاه مناصري الثورة السورية في صيدا (مجموعة الشيخ أحمد الأسير)، كما وقعت مواجهات مع مجموعات متفرقة في طرابلس، كما اندلعت جولات قتال بين العلويين والسنة أيضًا في الشمال، إضافة إلى معارك في بلدة عرسال البقاعية بعد اجتياحها من قبل المسلحين السوريين (جبهة النصرة وداعش).

- رغم أن القطاع الأهلي قوي وناشط جدًّا في لبنان؛ إلا أنه توجد معوقات خاصة في مساعدة اللاجئين أهمها:

■ تضييق الحكومة اللبنانية على الجمعيات الخيرية، وإقفال الحسابات المالية لعدد منها، بقرار من المصرف المركزي، ومنع الحوالات المالية، الأمر الذي أعاق مؤخرًا حركة الإغاثة عمومًا، وأخر تنفيذ مشروعات عديدة، كما أدّى هذا الأمر إلى هروب عدد من المتبرعين باتجاه بلدان أخرى.

■ التضييق على حركة اللاجئين، وتنقلاتهم، فمثلًا لاجئو عرسال –وعددهم نحو –80.000 لا يستطيعون مغادرتها، لأنهم دخلوا إلى البلدة بشكل غير شرعي، كما أن اللاجئين الذين لم يجددوا إقامتهم، لا يستطيعون مغادرة أماكن سكنهم والانتقال لتلقي المساعدات من غير المناطق التي يقيمون فيها.

■ التضييق على المتبرعين بمنع دخول عدد منهم، أو اتهام بعضهم الآخر بتمويل الإرهاب، فضلًا عن منع دخول غير اللبنانيين إلى مناطق عديدة، إلا بإذن من مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، (عرسال– وادي خالد– شبعا).

■ عدم استقرار الأوضاع الأمنية في أماكن اللجوء المكتظة، ولاسيما عرسال، التي هجرتها معظم فرق الإغاثة الدولية، لعدم قدرتها على حماية طواقمها.

■ رفض الدولة اللبنانية قبول مساعدات دولية كثيرة، وإعاقة بعضها لأسباب سياسية.

ثانيًا: الأردن:

كما هو الحال في لبنان؛ يعاني السوريون في الأردن مشكلات خاصة.

– صعوبة الحياة في المخيمات التي أقامتها الحكومة؛ سواء مخيم الزعتري أو الأزرق، فكلاهما مخيمان صحراويان؛ تقسو فيهما الحياة على اللاجئين صيفًا وشتاءً.

– يعاني اللاجئون في الأردن من الحد من قدرتهم على التنقل لاعتبارات ذات علاقة بأمن المملكة، فضلًا عن أن كثيرًا منهم لا يملك أوراقًا قانونية.

– يعدّ هاجس اختراق عناصر إرهابية لجموع اللاجئين من التداعيات الخاصة، ولاسيما أن المعارضة السورية المسلحة تسيطر على الحدود مع الأردن، اعتبارًا من شهر نيسان إبريل 2015، حيث انضم معبر نصيب إلى سيطرة الثوار، وقد دفعت هذه المخاوف الحكومة الأردنية إلى إقفال الحدود مع سوريا.

ثالثًا: تركيا:

– تشكل القضية الكردية القلق المحوري لدى تركيا، ويكمن التخوف التركي في قوة احتمالية تعزيز قدرات المقاتلين الأكراد، وقيام مناطق خاصة بهم في سوريا، ومن ثم احتمال قيام إقليم أو دولة لهم في سوريا، في حال حصل التقسيم، الأمر الذي يشكل خطرًا محوريًّا في تركيا، لذا تسعى الحكومة إلى مواجهته، من خلال التدخل في سوريا من جهة، والتعاطي الجيد والحكيم مع الأكراد من جهة أخرى، (معركة كوباني نموذجًا).

– تعاني تركيا من نشاط المجموعات الإرهابية على أراضيها؛ تلك التي تشكل إفرازًا للحرب الدائرة في سوريا، الأمر

الذي يفرض تدقيقًا في أوضاع السوريين فوق الأرض التركية.

– يعاني السوريون في تركيا من شعور قطاعات واسعة من الأتراك بأن حكومة بلادهم قدمت أكثر مما تستطيع تجاه اللاجئين، وأن هؤلاء يستنزفون الاقتصاد التركي، وأنهم ينافسون اليد العاملة التركية.

حل مشكلة اللجوء:

1 – الحل الأول: انتهاء الأزمة السورية

ذلك هو الحل الأمثل، فبنتيجته يعود النازحون السوريون إلى ديارهم، بعد توقف القتال، وهو يتطلب تسوية سياسية أو انتصار فريق على آخر، لكن هذا الحل الأخير يبدو بعيد المنال في الفترة الحالية، حتى في شكله الجزئي بوقف القتال في مناطق معينة؛ لأن هذا التوقف لا يعدو كونه تجميدًا قد لا يدوم، هذا إن حصل.

2 – الحل الثاني: إقامة المناطق الآمنة

بموجب هذا الحل، ونظرًا إلى أن توقف القتال في سوريا لا يبدو قريبًا، تعدّ إقامة منطقة لجوء آمن على الجانب السوري من الحدود التركية، تحت إشراف الأمم المتحدة، حلًا مساعدًا لاستيعاب ملايين السوريين الهاربين من جحيم الموت في بلادهم.

يعدّ هذا الحل أفضل الممكن حاليًا، وقد طالب "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السّورية" أكثر من مرة المجتمع الدولي؛ بتحمل مسؤولياته تجاه النازحين السوريين، من خلال إيجاد طرق شرعية للجوئهم، حيث طلب من المجتمع الدولي إيجاد طرق قانونية وشرعية لنقل المهجرين السوريين إلى مناطق آمنة مؤقتة.

3 – الحل الثالث: الاستيعاب داخل بلدان اللجوء

يعدّ هذا الحل تكريسًا للواقع الحالي، بحيث يبقى اللاجئون في أماكنهم مع تحسين ظروفهم، لتكون إقامتهم مقبولة إنسانيًا، وبما أن أوضاع اللاجئين متفاوتة من بلد إلى آخر، فإن المعني بهذا الحل؛ البلدان التي يعاني فيها اللاجئون السوريون أكثر من غيرها، وفي طليعة هذه البلدان: لبنان والأردن ودول الشمال الإفريقي.

والمطلوب وفقًا لهذا الخيار، تأمين خدمات صحية وتعليمية وإغاثية وإيوائية للاجئين بتمويل من الأمم المتحدة، أو من الجهات الدولية المانحة، بحيث تتمكن الدول المضيفة من القيام بعبء هذه الخدمات، ذلك أن اقتصاد كل من لبنان والأردن لا يسمح بذلك، ويشمل هذا الاقتراح أيضًا تسهيل الأوضاع القانونية للاجئين، ولاسيما الجوانب ذات الشق المالي والأمني.

4 – الحل الرابع: الهجرة إلى أوربا وأمريكا

قد يبدو هذا الحل ورديًّا بالنسبة إلى اللاجئين؛ أفرادًا وجماعات، لكنه أسوأ الحلول، لأنه يعني ببساطة انسلاخ كتل سورية عن وطنها، واندماجها في المجتمعات الغربية، بفعل اليأس من الواقع الذي تعيشه، علمًا أن استعجال شرائح واسعة من السوريين الهجرة، ويأسها من واقعها جعلها تقبل بركوب ما اصطلح على تسميته

"قوارب الموت"، التي تديرها مجموعة من المتاجرين بالبشر، حيث تنطلق الرحلات من الشواطئ الليبية -غالبًا- بهدف الوصول إلى أوروبا، وفي كثير من الأحيان تغرق القوارب، ويكون عدد الناجين قليلًا جدًّا، وقد سجل شهر نيسان/ إبريل 2015 غرق قاربين على الأقل، وهو ما تسبب في غرق أكثر من ألف سوري.

تتوقع مصادر مواكبة حركة اللاجئين السوريين خارج البلاد أن تعلن الأمم المتحدة، في وقت قريب، عن ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار إلى 4 ملايين لاجئ[5]، بينما تتضاعف معاناتهم في ظل شح تقديم الإعانات الدولية التي لا تحيط بأزمتهم في دول اللجوء.

المصادر والمراجع:

1- صحيفة المصري اليوم، الأمم المتحدة: الحرب السورية تسببت في أسوأ أزمة إنسانية شهدها العالم، 27/2/2015. http://www.almasryalyoum.com/news/details/665902

2- الجزيرة، https://www.youtube.com/watch?v=d3Q6w95WWEE&feature=youtu.be

3- ثَمّة أكثر من حالة انتحار للاجئين السوريين في لبنان، منها مثلًا حالة محمد الماسي 35 عاماً، الذي كان يقيم في مخيم عين الحلوة.

4- http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/5/4

5- صحيفة الشرق الأوسط، نذير رضا، 22/4/2015.

Impact Of the Syrian Crisis On Neighboring Countries And The Refugee Problem

DR. FADI SHAMIYYIA

The "Syrian refugee issue is one of the worst humanitarian disasters in this century." It has many and varied repercussions. On the security front:

The association of Syrian refugee individuals and groups with extremist groups in Syria and the extremism of refugee individuals and groups and their execution of terrorist operations within or from the host countries.

Economically: sharp decline of trade with Syria and trade suspension with many countries as well as the inflation resulting from the large numbers of Syrian refugees in comparison with the local population.

Socially: sectarian and ethnic polarization in neighboring countries and the integration of immigrant groups within the host communities resulting in social changes in demographics which instigates sectarian demographic instability in the small sectarian vulnerable countries like Lebanon.

According to United Nations statistics dated 24.04.2015 there were 1.196 million Syrian refugees has been registered in Lebanon during the period extending from 2011 to 2014.

Syrian refugees in Lebanon suffer from a range of problems:

1. Legal problems
2. Accommodation and associated problems
3. Health problems
4. Living problems

The number of Syrian refugees in Turkey reached 1758000 refugees until 2015 part of them resides in 21 equipped camps; the most famous of them is the Syrian refugee camp in Urfa.

In Egypt the number of Syrian refugees has decreased following the overthrow of President Mohamed Morsi. Their number currently is about 250000 refugees.

Special repercussions for the refugee issue

In Lebanon Hezbollah's participation in fighting has caused a major crisis.

In Jordan there are restrictions on refugees' ability to move for reasons related to the security of the Kingdom.

In Turkey the problem of the Kurdish issue in a pivotal issue for Turkey. In addition to the feeling of large segments of the Turks that their government has provided the refugees with more than it can afford.

The solution for the refugee issue is ending the Syrian crisis the establishment of safe areas absorption of immigrants within the countries of refuge and expanding immigration to Europe and America.